أوراق البدائل

أزمة الأيديولوجيا اليسارية في الربيع العربي

"حالة اليسار البحريني نموذجا"

عباس ميرزا المرشد

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)
العنوان:شقة ٤ ـ الطابق الرابع ـ ٥شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

أزمة الأيديولوجيا اليسارية في الربيع العربي

"حالة اليسار البحريني نموذجا"

عباس ميرزا المرشد

أوراق مؤتمر "اليسار والثورات العربية"

القاهرة ٢٤- ٢٥أبريل ٢٠١٣

هذه الأوراق نتاج سيمنار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

رؤية عامة:

في البحرين، سيطر النّمط الاحتجاجي على الحركات المطلبيّة التي ظهرت قبل اندلاع الثّورات العربيّة، أو ما أصرُّ –دون تردّد– على تسميته بالرّبيع العربي. في هذه الحركات، كانت اللّغة المطلبيّة ممزوجة بتوجّهات ذات بُعدٍ احتجاجي مناهض، يرفض الواقع القائم، ويتبنّى موجّهات فكريّة وشعاريّة تُعزّز ضرورة التّغيير، وتجاوز الأوضاع الرّاسخة. أخذت هذه الحركات الاحتجاجيّة، كما توضّح الورقة، طورها التّصاعدي في السّنوات الأخيرة القليلة التي سبقت ربيع الثّورات، حيث تبلورت اللّجان الشّعبيّة في الشّارع البحريني، وأخذت سندها القوي من المصادر والمرجعيّات الحقوقيّة التي غذّاها نشطاء حقوق الإنسان (أبرزهم عبد الهادي الخواجة، المحكوم بالمؤبد حاليا)، كما عزّزها نمو بعض الحركات السّياسيّة ذات الطّابع الرّاديكالي (مثل حركة حقّ، ويرأسها حسن مشيمع، المحكوم بالمؤبّد حاليا). انطبعت هذه الحركات الاحتجاجيّة بسمات عامة، أبرزها إبراز المطالب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة بلا مواربة، واللّجوء إلى الشّارع (القوّة الجماهيريّة)، والمفاصلة –المتفاوتة– مع النّظام السياسي، وعدم الارتهان بالجمعيات السياسيّة المعارضة، فضلا عن التّعويل على الأجيال الشّابة، والتي ستكون لاحقا الوقود الفعّال لثورة البحرين في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١.

في فترة ما قبل الثورة، ولأسباب لها علاقة باختلاف الأساليب، وعدم التوافق على النّهج الاحتجاجي الذي يُعوّل على الحضور في الميادين، وتجاوز اللّغة الرّسميّة؛ فقد اعتلت موجة من الاختلاف (الحاد) بين الحركات الاحتجاجيّة في البحرين وبين الجمعيّات السّياسيّة المعارضة، وقد حافظت الأخيرة على تمايزها مع الواجهات الاحتجاجيّة في الشّارع، ولجأت أحيانا إلى رفع الغطاء "السياسي" عنها، وهو ما ولّد اختلافاتٍ حادة، انتقلت إلى جمهور الأفرقاء.

بعد اندلاع الثّورة، اختفت هذه الفجوة، وتلاقت الجمعيّات السياسيّة مع الحركة الاحتجاجيّة في طورها الثّوري، بما فيها الجمعيّات ذات الخلفيّة اليساريّة. في الفترة الذهبيّة للثّورة (اعتصامات دوّار اللؤلؤة ١٥ فبراير/شباط – ١٧ مارس/آذار ٢٠١١)، برز الاختلاف على سقف المطالب، وأساليب تحريك الثّورة وتوسيعها واستثمارها. الحضور الفاعل للمجتمع المدني داخل دوّار اللؤلؤة ذوّب –نسبيا– حجم الاختلافات تلك، ووفّرت "ديمقراطيّة الدّوار" بيئة حاضنة لتلك الاختلافات، وأعطتها امتدادا إيجابيّا وطبيعيّا. في هذا السّياق، كان الحضور اليساري (النخبوي، والشبابي) متناغما مع الأجواء الثّوريّة العامرة في دوار اللؤلؤة، ولكن اجتياح درع الجزيرة للدّوار (١٧ مارس/آذار ٢٠١١) وقمع المحتجين ومطاردتهم، أدّى إلى حدوث اختلال دراماتيكي في المواقف السياسية تجاه الثّورة، وبينها بعض الاتجاهات اليساريّة، التي أصدرت بيانا اعتذاريّا (جمعية المنبر التقدمي). لم يؤثر ذلك، جوهريّا، على مسار الثّورة، كون الأخيرة تعوّل –انطلاقا واستمرارا– على قوّة جماهيريّة لا تنتمي في غالبها إلى اليسار التقدمي، فضلا عن التّأثر بخطابه السّياسي ومواقفه الناقدة. إضافة إلى ذلك، فإن استمرار واجهات يساريّة ورمزيّات وطنيّة –محسوبة على التيار اليساري– في دعمها العام للثّورة، وتقديمها تضحيات جسيمة في هذا الطّريق؛ حافظ على تعدّد اللّون الوطني الدّاعم للثورة، وحجز مكانا –وإنْ كان رمزيّا– لليسار. في هذا الإطار، يُشار إلى التحالف العميق الذي يربط جمعية العمل الوطني الديمقراطي –وعد– (ليبرالية يساريّة) بجمعيّة الوفاق (دينيّة أصوليّة)، والذي توثّق خلال الثّورة وبعدها، خصوصا مع سجن أمين عام جمعية العمل الوطني (إبراهيم شريف، المحكوم عليه بـ٥ سنوات سجن) وتعرّضه للتعذيب رفقة سجناء من التيار الإسلامي. إلا أنّ ذلك لا يخفي أن جمعية "وعد"، وبعد اعتقال شريف، تأثرت سلبا من الحصار المفروض عليها، وأقدمت على كتابة بيان تضمّن اعتذرا لقوّة الجيش التي شاركت في قمع المحتجين وانتقده صراحة أمينها العام المعتقل.

في العموم، لم يُحقّق اليسار البحريني تميّزه الإيجابي، وأبرزت الثورة البحرينيّة أهم عوامل العطب الكامنة فيه، حيث افتقاد الرؤية السياسية المتناسقة مع أيديولوجيا اليسار الجديد، والانغلاق الحزبوي والنخبوي، وعدم القدرة على بلورة خطاب سياسي يتفاعل مع المحيط الاحتجاجي العام، والميل نحو ترسيخ علاقات وطيدة مع الوضع القائم (السلطة السياسيّة والنظام السياسي عامةً) وليس تطوير العلاقات الإيجابيّة مع الجماعات المطلبيّة المنتشرة في الشّارع.

تمهيد

تختزن أغلب التفسيرات السائدة – التي تُطرح لتحليل ظاهرة اليسار في الخليج العربي؛ الكثير من التحيّز، وتفتقد لقوة التفسير الجامع والمتماسك، بما يُبرّر الحاجة لبذل مزيدٍ من المنهجية النقدية، ليس لفهم تحولات تيار اليسار ومخرجات أكثر من أربعة عقود من التنشئة وفق قاعدة السياسية المركزية فحسب؛ وإنما أيضاُ لوجود حاجة ماسة لبلورة نموذج معرفي أشمل، يُقلل من حجم التحيّز ناحية التيارات، ويكون بمقدوره مساواة التيارات السياسية والاجتماعية وفق مساقات واحدة، على اعتبار أن التيارات السياسية هي في الأساس ظاهرة اجتماعية تعددية المظاهر.

مثل هذه الحاجة تزاد أهميتها عند القيام بتعقب مواقف اليسار البحريني، ومدى ملائمة عقيدته الأيديولوجية مع حراك الرّبيع العربي، ومنه الربيع البحريني. أغلب حركات الربيع العربي جاءت خلافا لتوقعات الرؤى الأيويدلوجية، بل إن مرجعية الربيع العربي كانت تقع في منطقة "ما بعد الأيويدلوجيا" وخارج العصبوية الحزبية، والأهم –في هذا المجال– أن الربيع العربي انطلق متجاوزا المؤسّسات السّياسيّة الرّسميّة، وخطابها الخافي والمعلن.

ما ستحاوله هذه الورقة هو القيام بممارسة نقدية للتيارات اليسارية في البحرين، ومقاربة ذلك بمواقف اليسار من الربيع البحريني، وذلك من خلال تلمس إجابات نوعية وفق المحاور التالية:

أولا: خارطة اليسار البحريني ومعضلات الفهم التاريخي

يُحيل تحليل ظروف نشأة التيارات اليسارية في الدول النفطية إلى أهمية التفريق المنهجي بين اليسار الأيديولوجي، واليسار الظرفي. الأول مرتبط جوهريا بالحالة المعرفية والاقتصادية الفارزة –أساسا– لأيديولوجيا يسارية ممثلة في الاشتراكية أو الشيوعية. فنتيجة لتراكم البناء التحتي، والبنية السياسية الحديثة؛ تنشأ حركة سيولة في التفكير الأيديولوجي، وتبرز حالٌ تعددية متزامنة مع تعددية مكونات المجتمع، ومن بينها التفكير الاشتراكي أو الاتجاهات اليسارية بالمفهوم العام، أو المفهوم الخاص. في حين أن اليسار الظرفي يفتقد مقومات التأسيس المعرفية والمادية، ويرتبط بظروف طارئة أو مؤقتة تستدعي محاكاة ونسخ استجابات مجتمعات أخرى، وهذا ينطبق كثيرا على نشوء التيارات اليسارية في الدول العربية النفطية، حيث أسهمت الطفرة النفطية في إحداث توترات سياسية صاخبة ومتتالية تولدت عنها مجموعة استجابات سياسية، ومنها الاستجابة اليسارية. لذلك، فإن القدرة على ضبط تلك التوترات، والتحكم في تداعياتها من قبل الأنظمة السياسية أو النظام الإقليمي في المنقطة؛ أفرز ظاهرة انحسار وتشتت التيار اليساري في دول المنطقة[1].

تعتبر حقبة الحرب العالمية الثانية بداية دخول الأفكار اليسارية إلى البحرين، وذلك عبر عناصر حزب تودة الشيوعي الإيراني، إلا أن البداية الحقيقية لأول تنظيم ماركسي بحريني جاءت متأخرة، حيث يُؤرّخ تأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية عام (١٩٥٥)، باعتبارها بداية للتنظيمات الماركسية في البحرين. اصطدم التنظيم الماركسي بالمدّ القومي السائد منذ منتصف ثلاثيات القرن الماضي، وكان من الصعب جدا تمرير المقولات الماركسية لأفراد ينتمون إلى مجتمع محافظ اجتماعيا، وقومي الهوى سياسيا.

جاءت نكسة حزيران (١٩٦٧) لتعيد ترتيب أوراق التيارات السياسية الناشطة، ليس في البحرين وحسب، بل في المنطقة العربية برمتها، وكنتيجة صارمة؛ تحوّلت أغلب التيارات القومية إلى ما عُرف باليسار القومي، واليسار الجديد، في حين حافظ التيار الماركسي الشيوعي على صفوفه التنظيمية والأيويدلوجية. وهذا التحول أدى إلى انخراط العديد من الفئات في صفوف التيارات

[1] لا يعني ذلك عزل العوامل الأخرى أو التقليل من أثرها في بلورة الخيارات السياسية سواء من الناحية التنظيمية أو الممارسة الفعلية أو الغطاء السياسي المعلن، بقدر ما يعني أهمية الوصول للعمق التاريخي لظاهرة اليسار في الدول العربية النتجة للنفط وعلى رأسها دول الخليج العربي

اليسارية، انشدادا لرؤيتهم السياسية القائمة على العدالة والمساواة والدفاع عن الحقوق العربية والإنسانية، ومن غير الدخول في تفاصيل مواقف اليسار نحو الدين والعادات والتقاليد.[٢]

كانت فترة الاستقلال (١٩٧١) وفترة منتصف السبعينيات (١٩٧٥ بعد حلّ المجلس الوطني وتعليق العمل بدستور ١٩٧٣) من أهم مراحل العمل السياسي في البحرين، باعتبارها فترة النهوض الاقتصادي، وظهور آثار الدولة الريعية بشكل مباشر، وهو ما سبّب في بداية الأمر –وفي المحصّلة– اضطرابا سياسيا ومعرفيا حول طرق توزيع الثروة والسلطة، وبالتالي خلقت الثروة النفطية فضاءا جديدا للتيارات اليسارية، وذلك لكي تطرح رؤيتها الأيويدلوجية القائمة على مساندة الطقبات الفقيرة، والطبقة الوسطى، وتتبنى مطالبها ضد جشع الطبقة الحاكمة ونخبتها المغلقة، وأن تطرح برنامجها السياسي المتصل بالتغيير الجذري، أو ذاك المتعلق بالرؤية الديمقراطية، والحدّ من صلاحيات القبيلة السياسية[٣].

وخلافا لأغلب التيارات اليسارية التي خلقتها الأوضاع الطبقية، وتقسيم العمل في المجتمع؛ فإنّ انتشار اليسار بين أفراد المجتمع كان ذا خلفية سياسية بحتة، ويفتقد إلى بنيةٍ عمالية منتظمة، وقاعدة انتاجية مستقلة عن انتاج النفط، والذي تهيمن عليه النّخبة الحاكمة. فإيرادات النفط المحتكرة من قبل الحكم، والعقود المُبرمة مع شركات الإنتاج الغربية؛ عطّلت قيام فضاء مستقل عن فضاء الدولة، ولم تكن التيارات السياسية تمتلك فضاءها المستقل بقدر ما كانت تُنازع الحكم في مناطق "فائض السلطة" وليس في جوهرها[٤]. من جهة أخرى، كانت بيئة العمل الإنتاجية قد توقّفت عن التراكم، وتحوّل أغلب العمال، وأفراد الطبقة الوسطى إلى "أجراء" وموظفين لدى الدولة وبدخول عالية، وهو ما أفقد الطبقة العاملة والوسطى استقلالها الكافي لإنتاج وعي خاص بها.

نتيجة التراكم التاريخي؛ انشغلت التيارات اليساريّة بحراب بعضها البعض، وبمحاولات الإحتماء بالأيويدلوجيات العابرة للقوميات، خصوصا في ظلّ صعود الجمهوريّات العسكرية في العديد من الدول العربية، ولذلك جاءت اهتماماتها مركزة لحجز مقاعد دائمة لها داخل التنظيمات الأم، والبحث عن فوراق عن سائر التنظيمات اليسارية والسياسية الأخرى، حتى وإنْ كانت مصطنعة. على سبيل المثال، أدى الخلاف داخل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى انقسام تنظيم البعث/ البحرين؛ بين موال للعراق، وآخر موال لسوريا. كما استعر خصام لا يزال مفتوحا بين جبهة التحرير الوطني –المُصنّفة بوصفها ماركسية سوفياتية– وبين الجبهة الشعبية –المُصنفة في خط اليسار القومي– في حين كانت سبعينيات القرن الماضي تزخر بمسميات سياسية قوامها التفكير الجبهوي، وذلك لتفادي مثل هذه الخلافات المصطعنة، ولكنها كانت تصل إلى طريق مسدود، وسرعان ما تموت تلك الجبهات باختفاء منشورها الأول.

لم تخرج أسباب هذا الانحلال التنظيمي والانحلال الجماهيري عن أسباب تشتّت وتفكّك التيارات اليسارية في العالم العربي،[٥] وعلى رأسها انتهاء زمن الأيديولوجيات الحارسة، وسقوط المركز المُصدّر للزخم اليساري والاشتراكية. يُضاف إلى ذلك خصوصية التجارب العربية في الاشتراكية، وتحوّلها السريع ناحية الاستبداد والتسلّط، وإخضاع التعدديّة لخدمة العقيدة الحارسة، والتي لم تكن سوى الحزب الحاكم ومنتفعيه. بطبيعة الحال، تراكمت الأحداث السياسية دون أن تجد لها فضاء سياسيا قادرا على احتوائها، ونتيجة لذلك؛ تشعّبت المواقف السياسية مسببةً تباينات عمقية بين تيارات اليسار، سواء في هيكلية الدولة والمشاركة في الجمعية التأسيسية (١٩٧٣) أو في مؤسسات الدولة الحديثة كالمجلس الوطني (١٩٧٤)، وهذا ما يؤكد فرضية قيام تيارات اليسار في دول النفط على أرضية متحركة، تؤدي فيها العوامل الإقليمية والمحلية وشبكات المصالح المتجددة الدور الأكبر في رؤية اليسار وأيويدلوجيته السياسية.

---

[٢] حول ذلك انظر عباس المرشد: اليسار والحركة الإسلامية من الصراع إلى التحالف، دراسة منشورة في صحيفة الوقت البحرينية

[٣] حول القبيلة السياسية انظر: خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦

[٤] حول أثر التدفقات النفطية على مستوى شرعية الانظمة السياسية، انظر: خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦

[٥] بخصوص موقف اليسار العربي من ثورات الربيع العربي، انظر: هشام غصيب، اليسار والثورة، مجلة الطريق، صيف ٢٠١٢

طوال عقد كامل، سبق انطلاقة الربيع العربي، كانت التيارات اليسارية تعيش أزمة هوية جارفة، وجرفت معها الكثير من الثقة الشعبية على مستوى الأطر التنظيمية الحزبية، وجرفت معها بقايا الأيديولوجيات العقيدية، وهذا ما جعلها تخسر في صناديق الاقتراع، ويكون من الصعب تحقيق مقعد واحد دون ان تلتجأ هذه التيارات إلى مراكز القوى، سواء أكان النظام أم التيارات الإسلامية الغالبة في الشارع. لقد تحوّلت التيارات اليسارية إلى أطر نخبوية، تعيش على تراكم تاريخي ممزوج بالألم، ومراجعة الذات القاسية، وهو ما أدى إلى تغييرات جذرية في رؤيتها لممارسة السياسية، واسبتدالها الناظم الأيديولوجي ببراغماتية تضمن –على الأقل– بقاء الإطار النخبوي لها.

مع حلول نهاية القرن، وبداية الألفية الثانية، راكمت التيارات اليسارية نفسها وفق خريطة معقدة، ومتباينة سياسيا واجتماعيا، وفي ظل سيطرة وهيمنة واضحة للتيارات الإسلامية، بشقيها الشيعي والسني. وبحكم الغطاء السياسي الجديد، ممثلا في قانون الجمعيات السياسية، تضاعفت فرص تشتت اليسار وانحساره جماهيريا، حيث وفّر هذا الغطاء مساحة لإعادة تشعبات الخلافات وتأطيرها قانونيا عبر جمعيات سياسية منشقة، أو مستقلة، بل وحتى إعادة رمام توجهات سياسية مندثرة.

أسهمت هذه التطورات والتراكمات التاريخية في انحلال التنظيمات اليسارية، واختفاء تضخّمها السياسي، وبعد أكثر من ثلاثة عقود؛ باتت خريطة التيارات اليسارية في البحرين ودول المنطقة –بفعل التحوّلات السياسية والاجتماعية التي طرأت على المنطقة– خريطة ضبابية من الصعب تحديدها أيديولوجيا. فمن تمثلهم هذه الجماعات لم يعودوا من الطبقات المهمشة والفقيرة، وتحوّل العديد من نشطاء اليسار في فترة السبعينيات والثمانينيات إلى أعضاء مباشرين في فئات أصحاب المشروعات والأملاك، وفي أضعف التقسميات؛ أصبحوا نافذين داخل الطبقة العليا ضمن فئات الطبقة الوسطى، وهذا ما يجعل من مسألة الانتماء الماركسي بالنسبة لعديد منهم؛ مسألة هوية هامشية، ويصبح من المعقول –حينها– الحديث عن ليبرالية ماركسية وفق جدلية غريبة على التصنيف المنهجي، لكنها واحدة من فرائد آثار الثروة النفطية.

إجمالا، يمكن تصنيف التيارات اليسارية الحالية إلى صنفين رئيسيين، هما اليسار الماركسي واليسار القومي. يقوم اليسار الماركسي على أسس أيديولوجية صرفة، ومتوحّدة مع مقولات وتفسيرات لينين في الماركسية كقاعدة فكرية جوهرية في الممارسة المعرفية. وبالتالي، فهو يحاول تمرير سياسات الماركسية اللينينيّة الأصيلة – والمطورة لاحقا في الاتحاد السوفياتي وما بعد سقوطه، لفهم الأحداث السياسية، وتحديد طرق التعامل مع تداعياتها. ورغم عدم انضمام جبهة التحرير الوطنية للشيوعية العالمية؛ إلا انها كانت تدور في فلك توجهات الاتحاد السوفياتي.

ولا يُخفي اليسار القومي احتفاءه بمقولات ماركس ولينين، إلا أن جُلّ اهتمامه المعرفي والأيديولوجي يتركز على مقولات اليسار الجديد، والتي ظهر بعد أحداث مايو/آيار ١٩٦٧ ممثلا في انتاجات جرامشي وجيفارا وهوشة. بخصوص التيار اليساري في البحرين، فقد كان منقسما انقساما تاريخيّا وسياسيا بين اليسار الماركسي (جبهة التحرير الوطني، سابقا، وحاليا جمعية المنبر التقدمي) واليسار القومي (الجبهة الشعبية سابقا، وحاليا جمعية العمل الديمقراطي).

أما من الناحية التنظيميّة[٦] فتوجد ثلاث جمعيات سياسية تمثل خطوط اليسار المختلفة أيديولوجيا وسياسيا، وهذه الجمعيات هي:

- جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي: تمثل الجمعية اتجاه "جبهة التحرير الوطني البحرانية" التي تأسست في العام (١٩٥٤) على أساس ماركسي – لينيني. تعتبر جبهة التحرير بمثابة الحزب الشيوعي في البحرين "سابقا". وجبهة التحرير كانت قد قاطعت انتخابات المجلس التأسيسي العام (١٩٧٢)، ولكنها شاركت في انتخابات المجلس الوطني العام (١٩٧٣)، وشاركت المنبر التقدمي في (انتخابات ٢٠٠٢) على رغم اعتراضها على كيفية إصدار الدستور. ووصل لها ثلاثة

[٦] عباس المرشد، عبد الهادي الخواجة: التنظيمات السياسية في البحرين، دار فرايدس، بيروت، ٢٠٠٩

أعضاء، إلا أنها رغم مشاركتها في (انتخابات ٢٠٠٦) و(انتخابات ٢٠١٠) بعد رفع قرار المقاطعة من قبل الجمعيات السياسية؛ لم تحض بأي تمثيل، وتسيطر الجمعية على جزء مهم من النقابات العمالية.

- جمعية التجمع القومي الديمقراطي: تُمثّل أنصار حزب البعث العربي الاشتراكي (فرع العراق) في البحرين. وتضمّ عددا من الكفاءات السياسية والاقتصادية والطبية التي تلقت تعليمها الجامعي في العراق في ستينييات وسبعينيات القرن الماضي. قاطعت (انتخابات ٢٠٠٢) ضمن التحالف الرباعي، لكنها شاركت في (انتخابات ٢٠٠٦) و(انتخابات ٢٠١٠)، ولم تفز بأي مقعد.
- جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد): الجمعية الكبرى في التيار الديمقراطي، وتاريخيا تمثل امتدادا للجبهة الشعبية في البحرين (يسار)، وباتت تضم ائتلافا من اليسار والقوميين والمستقلين والتكنوقراط. قاطعت (انتخابات ٢٠٠٢)، ولكنها شاركت في (انتخابات ٢٠٠٦) و(انتخابات ٢٠١٠) بقائمة التغيير التي تضم ستة مرشحين من دون أن تتمكن من إيصال مرشّحين لها .

ثانيا: مواقف اليسار من حراك الربيع البحريني

انطلقت دعوة الربيع البحريني في تاريخ (٢٥ يناير/كانون ثان ٢٠١١) مستلهمة نتائج ثورتي مصر وتونس، وبسرعة فائقة؛ حُدّد يوم (١٤ فبراير/شباط ٢٠١١) يوما لغضب عام، ليكون بداية لحراك الربيع البحريني. تماثلت منطلقات الربيع البحريني مع الربيع العربي في ثلاثة منطلقات أساسية، وهي:

- إنهاء المركزية السياسية، واستبدالها بديمقراطية تداولية غير مشروطة.
- اتباع السلمية في التحرك، والاعتماد في ذلك على التعبئة الجماهيرية الواسعة.
- الخروج على الأطر الحزبية وتجاوزها عبر الشبكات الشبابية الحديثة.

في بداية الأمر، لم يحمل أحد دعوة يوم الغضب على محمل الجدية، سوى القائمين على تلك الدعوة، وبعض الناشطين، إلا أن التفاعل معها أخذ بُعدا جديدا في الأسبوع الثالث من بداية الدعوة، إذ أصبح يوم الغضب بمثابة الحقيقة القائمة، خصوصا وأن العديد من البلدان العربية انتشرت فيها دعوات ممثالة، وفي تواريخ متقاربة (شهر فبراير/شباط)، ومنها: ليبيا، سوريا، المغرب، الأردن، وإيران.

إزاء ذلك، تباينت مواقف القوى السياسية المعارضة نحو دعوة يوم الغضب، والانخراط في ثورات الربيع العربي، لكنها اجتمعت على عدم تبنّي الربيع العربي مباشرة[٧]، وفضّلت قوى الموالاة السياسية رفض دعوة الربيع البحريني علانية، في حين اتخذت الحكومة بعض الإجراءات المُقيدة (منع التظاهرات، تشديد الرقابة على الانترنت، والإسراع في عقد محاكمات سياسية للمعتقلين السياسيين)، والسياسات المُغرية (صرف مكافأة ألفين دولار لكل عائلة بحرينية، تخفيض قروض الإسكان عن العسكريين، ولقاء الملك مع الكتل البرلمانية والشخصيات السياسية)، وكلّ ذلك بغرض احتواء تلك دعوة الغضب الشّعبي.

مواقف الدعم والمساندة التي كان يُتوقّع لها أن تصدر لتقوية دعوة الربيع البحريني؛ كانت مُتجهة ناحية تيارين أساسيين، هما تيار جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، ومرجعيتها الدّينية ممثلةً في المجلس العلمائي والشيخ عيسى أحمد قاسم، حيث تهمين جمعية الوفاق ومرجعيتها الدينية على أغلب جماهير المعارضة. والتيار الثاني هو اليسار القومي، مُمثّلا في جمعية العمل الديمقراطي (وعد)، كونها جمعية معارضة تستقطب مكونات مختلفة من مكونات المجتمع البحريني (سنة/ شيعة/ عرب/ عجم)، وتمتلك أكبر ثقل جماهيري ضمن جماهير التيار الديمقراطي والليبرالي، ولكونها جمعية مستهدفة من قبل التيارات السياسة اليسارية الأخرى،

[٧] لقاء مع عبدالله جناحي عضو اللجنة المركزية في جمعية العمل الديمقراطي بتاريخ ٩ فبراير/شباط ٢٠١١.

والتيارات الدينية الموالية، وقد شنت الصحف الممولة حكوميا هجوما عنيفا عليها قبل دعوة الربيع العربي وبعده متهمة إياها بالرجعية، والتبعية للتيار الأسلامي و"ولاية الفقيه"[٨].

أما الجمعيات السياسية الأخرى، وخصوصا العلمانية (اليسارية، الديمقراطية)، فقد كانت خارج تغطيات الاستهداف، إما لضعف تمثليها الجماهيري، وتقلّص نفوذها ضمن الإطار النخبوي الضيق، أو لأن رؤيتها السياسية تنطلق من مرتكز الإصلاح من الداخل، والقبول بمخرجات العملية السياسية القائمة، دون جرحها أو الانتفاض عليها.

وهنا يمكن رصد تفاعلات قوى اليسار البحريني مع دعوة يوم الغضب ضمن مستويين من التفاعل:

أولا: الدور الميداني لليسار في الربيع البحريني

- الدعوة ليوم الغضب البحريني

في الواقع، لم تكن هناك مساهمة يمكن الاستعانة بها لتقوية مواقف اليسار من انطلاقة الربيع البحريني، رغم تكرار الدعوات العامة من قبل هذه التيارات لاحترام حقوق الإنسان ومجاهرتها بالمعارضة السياسية لإجراءت النظام القمعية والمصادرة للحقوق والحريات. مثل هذه الدعوات العامة قد تتشابه مع مواقف العديد من القوى السياسية، ومواقف المثقفين من القضايا العربية الكبرى، بيد أنها تصل إلى نهاية مغلقة تتحصّن بالخصوصية حال مقاربتها لأوضاعها المحلية والداخلية. فقوى الموالاة دافعت –وبشدة– عن حرية الشعب المصري والتونسي وباقي الشعوب العربية ومطالبه في الحرية والتخلص من الأنظمة الحاكمة، إلا أنها في قضية البحرين كانت ترى أن الوضع فيها "ديمقراطي جدا"، ومن غير المسموح تكرار الربيع العربي فيها.

لقد التزم اليسار الماركسي (جميعة المنبر التقدمي) الصمت إزاء دعوات يوم الغضب، في حين بادر اليسار القومي (جمعية العمل الديمقراطي) إلى اتخاذ خطوة علنية، وإن كانت متأخرة، تأييدا لدعوة يوم الغضب، والإعلان عن المشاركة فيه، وذلك بعد عدة اجتماعات عقدتها اللجنة المركزية لجمعية العمل الديمقراطي، وكانت لم تحسم المسألة في بداية الأمر، وتم الاتفاق على إرجاء أي قرار حزبي في هذا الشأن، مع السماح لأفراد الجمعية باتخاذ المواقف التي يرونها، إلا أن الاجتماع الأخير –قبل انطلاقة يوم الغضب والذي عقد بتاريخ ١٢ فبراير/شباط– أزاح المواقف السياسية السابقة، وتمّ الإعلان عن دعم الجمعية الرسمي ليوم الغضب، ومطالبتها السلطات بحماية المتظاهرين، والسماح لهم بممارسة حقوقهم السياسية بكلّ سلمية وحضارية[٩].

لا شك أن تصاعد الأحداث بعد تنّحي حسني مبارك، وإجراءات الحكومة غير المدروسة، وانخراط شخصيات سياسية لها ثقلها – مثل أمين عام حركة "حق" حسن مشميع، والناطق الرسمي لحركة الوفاء عبد الوهاب حسين، والناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة ونبيل رجب– واتخاذهم مواقف داعمة ومساندة ومندمجة مع يوم الغضب؛ حتّم على قيادات جمعية العمل الديمقراطي الانحياز العلني والتأييد ليوم الغضب، في الوقت الذي لم تُظهر الجمعيات السياسية الأخرى مواقف مباشرة وصريحة، وفضّلت ترْك الأمر للمعطيات الواقعية، وكيف سوف تتشكل الساحة يومها، ما بين انطلاقة قوية لربيع بحريني أو تكرار لحركات التمرد السائدة منذ ٢٠٠٦. وعليه، يمكن استخلاص أن موقف اليسار القومي المؤيد بشكل علني ورسمي ومن خلال القيادة الفعلية للتيار؛ لدعوة الربيع العربي، كان قرارا تاريخيا، أعاد اليسار القومي فيه تصحيح خطأ (انتفاضة ٥ مارس/آذار ١٩٦٥) و(الانتفاضة الدستورية ١٩٩٤)، وهو موقف تخلفت عنه قوى اليسار الأخرى.

---

[٨] من جملة تلك المقالات التي تناولت جمعية العمل الديمقراطي (اليسار القومي): تناقضات المعارضة البحرينية.. اليساري والقومي يتبعان "ولاية الفقيه" التاريخ: السبت ١٣ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٢ / طائفية اليسار البحريني يوسف البنخليل صحيفة الوطن – العدد ٢٣٧٨ / اليسار الرجعي (٢– ٥) محمد المرباطي الأيام البحرينية/ كيف نربِّي جيلا جديدا مناهضا للطائفية؟ "١٠" د.نعمان الموسوي صحيفة الوطن – العدد ٢٥١٤

[٩] وثائق أعمال المؤتمر السادس لجمعية العمل الديمقراطي ٢٠١٢، التقرير السياسي المقدم للمؤتمر السادس لجمعية العمل الديمقراطي (وعد).

- المشاركة في الاعتصام الدائم

مع انطلاقة الرّبيع البحريني في صباح ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١، تصاعدت الأحداث بشكل درامي، لا سيما مع إعلان سقوط أول شهيد مساء اليوم نفسه، وتصاعد أكثر مع سقوط الشهيد الثاني أثناء تجهيز جنازة الشهيد الأول صباح ١٥ فبراير/شباط. كان من نتيجة ذلك أن تحوّل يوم الغضب إلى حقيقة أكبر من حجم التوقّعات والتحديات التي كان تنتظره. طوال هذه الفترة الحرجة، اكتفت الجميعات السياسية المعارضة –ومن بينها قوى اليسار– بالظهور الإعلامي، وإبداء التصريحات، ونقد ممارسة الأجهزة الأمنية تجاه المتظاهرين، لكنها لم تتقدّم أكثر من ذلك، من قبيل مشاركة قياداتها في النزول إلى ميادين التظاهر، أو تبني خيارات المتظاهرين. وهنا يجب الوقوف أمام موقف قيادي استثنائي من قيادي اليسار، وهو المناضل إبراهيم شريف (أمين عام جمعية العمل الوطني)، والذي يُعزى إليه إصدار بيان اللجنة المركزية لجمعية العمل الديمقراطي الداعم ليوم الغضب، وهو نفسه الذي كان ينزل مع المتظاهرين، وقاد المتظاهرين في محاولتهم للوصول إلى مكان التجمّع، وهو دوار اللؤلؤة، وبحسب ما كان مقررا في دعوات يوم الغضب. وفور تنصيب منصّة الميدان، ألقى شريف كلمة قصيرة في المعتصمين قال فيها: " إننا نريد أن يكون هذا المكان برلمان الشعب.. واتمنى أن لا نخرج الليلة من هذا المكان، ولكن هذا الاعتصام يجب أن يكون له ميدان تأتي الناس إليه لتتعارف، وتنتخب قيادات ميدانية"[١٠]

بعد هذا التاريخ، نشطت قوى اليسار الأخرى في دفع أعضائها للمشاركة في فعاليات الاعتصام المقام في دوار اللؤلؤ، وتم افتتاح خيمة خاصة لجمعية العمل الديمقراطي (وعد)، وبقرار تنظيمي، وذلك بهدف خلق تواصل مع قوى الشباب في الميدان، والتنسيق مع الأطراف الفاعلية فيه، في حين تولى أمين عام الجمعية (إبراهيم شريف) ونائبه قضايا الجمعيات السياسية الأخرى، والإعلام والعلاقات الخارجية. أما جمعية المنبر التقدمي، فقد اجتمعت اللجنة المركزية في ١٥ فبراير/شباط، وأصدرت قرار المشاركة في الحراك السايسي، شرط (الالتزام بالمطالب المشروعة في الملكية الدستورية، في إطار الشرعية الدستورية والقانونية، وبالحقوق المعيشية للمواطنين والتي كانت عناوين هذا التحرك في البداية، وانسجام هذه المطالب مع أهدافنا ومطالبنا السياسية التي ينص عليها نظامنا الأساسي وبرنامج عملنا).[١١]

كما عملت قوى اليسار على المشاركة في الخيام الأخرى المخصصة لفئات المجتمع المختلفة، مثل خيمة المحامين وخمية الأطباء وخمية الصحفيين، انطلاقا من وجود أعضاء لهم ضمن هذه الفئات، وبعضهم يمتلك نشاطا سياسيا قديما. وتنوعت الأنشطة المقامة داخل هذه الخيام، ما بين المحاضرات والندوات والأعمال الفنية، كعرض الأفلام أو الرسم أو الأناشيد والأغاني الوطنية.

كانت هذه المشاركات ضئيلة، بالمقارنة مع أنشطة وفعاليات القائمين على الربيع البحريني، وذلك من حيث صناعة الأحداث وتوجيهها في ظلّ عجز عناصر اليسار عن الملاءمة معها، ولأسباب تتعلق بالاختلاف حول سقف المطالب، والتي كانت تتفاوت ما بين الملكية الدستورية وإسقاط النظام، والاكتفاء بأدوار مساندة لمن يقومون بالترتيب للأحداث وتصاعدها، وهذا ما يمكن ملاحظته في فعاليات شباب الإئتلاف وغياب الدعم الرسمي لها من قبل قوى اليسار، والاكتفاء بالدور النشط داخل ميدان الاعتصام.

وفي المقابل، كانت مشاركة قوى اليسار ضرورية جدا لإدخال الحراك ضمن الربيع العربي، حيث ضرورة تحقيق شبه إجماع وطني على ممارسة الحدث والموقف من المركزية السياسية ونظامها القائم. وهذا أعطى لقوى اليسار دفعات منشطة، لأجل أن تعيد علاقاتها مع الجماهير، وتكسر قيد عزلتها النخبوية، وفي أجواء ديمقراطية وتنافسية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أحدث حراك الربيع البحريني رغبة لدى الطاقات الشبابية اليسارية لأن تظهر نفسها مستقلة عن عصبويتها التنظيمية، وأن تكون هذه المناسبة

---

[١٠] كلمة ابراهيم شريف في دوار اللؤلؤ بتاريخ ١٥ فبراير/شباط ٢٠١١.

[١١] اللجنة المركزية للمنبر التقدمي: وثيقة المراجعة النقدية لموقف المنبر التقدمي من تحرك ١٤ فبراير/شباط وتداعياته، ١٥ يونيه/حزيران ٢٠١١ على الرابط: http://www.altaqadomi.com/ar-BH/Document_critical_review.aspx زيارة بتاريخ ٢٠ يناير/كانون ثان ٢٠١٢.

داعيا لإعادة تنظيمات شبابية برزت في ستينات وسعبينات القرن الماضي من تحت عباءة اليسار الماركسي واليسار القومي، مثل تنظيم إئتلاف الشباب اليساري، وتنظيم جبهة التحرير الوطني الماركسية.

ثانيا: المستوى التنظيمي والمشاركة في أحداث الربيع البحريني

ونعني به التفاعلات الرسمية التي صدرت من قبل الأحزاب والجمعيات اليسارية فيما يخص الدعوة ليوم الغضب، والإعداد للمظاهرات والمسيرات المقرّر عقدها. وينشطر هذا المستوى إلى مسارين، المسار الأول يتعلق بتنظيم الجمعيات السياسية، وبالأخص قوى اليسار، ضمن قوى الربيع البحريني. المسار الثاني: التفاعلات التي خاضتها القوى السياسية متفاعلة مع القائمين على دعوة الربيع البحريني.

- المسار الأول: عمل الجمعيات السياسية في الربيع البحريني

انتهجت الجمعيات السّياسية (الأحزاب السياسية) المعارضة منهجية مختلفة عن حراك الربيع البحريني، حيث قادت تلك الجمعيات مطلب الملكية الدستورية المقيدة، بدلا من الملكية الدستورية المطلقة السائدة حاليا، وأعلنت عن تأسيسها تحالفا سياسيا يضم سبع جمعيات سياسية (إسلامية، يسارية، قومية)، وسرعان ما انسحبت منه جمعية (التجمع) بعد يومين من الإعلان عنه. وفي الوقت نفسه، ركّزت القوى العلمانية المُشاركة في التحالف السباعي جهدها لتوحيد رؤيتها السياسية، ومحاولة إقامة تحالف ديمقراطي يضمّ ثلاث جمعيات يسارية، هي المنبر التقدمي، وجمعية العمل الديمقراطي، وجمعية التجمع القومي.

كانت جمعية العمل الديمقراطي (يسار قومي) تقود عملية التحالف في كلا المسارين، وقد فشلت الجهود في بلورة تحالف ديمقراطي، إلا أن التحالف السياسي العام استمر نشطا بقيادة إبراهيم شريف، حيث كان رؤساء الجمعيات السياسية يجتمعون في منزله، كما قام بدور ريادي في هذا المجال، وهو صياغة مطالب الجمعيات السياسية وفق ما سُمّي بمرئيات الجمعيات السياسية، وعلى رأسها إعادة كتابة دستور البحرين، واستقالة الحكومة، وتشكيل حكومة انقاذ وطنية.

استمر التحالف السّداسي حتّى تاريخ تدخل قوات درع الجزيرة العربية وقوات الجيش البحريني في المجال السياسي، وفضّ الاعتصام في دوار اللؤلؤ، وما تلاه من حملة قمع وتطهير طائفي سياسي لقوى المعارضة، وبشتى أصنافها. وكان نصيب جمعية العمل الديمقراطي منها الكثير، حيث تم اعتقال أمينها العام ابراهيم شريف، وقُدّم لمحاكمة عسكرية، وتعرّضت مقار الجمعية للحرق، ومن ثم أصدر الحاكم العسكري قرار بإغلاق الجمعية وتشميعها منذ أبريل/نيسان ٢٠١١ حتى يونيه/حزيران ٢٠١١ بعد تقديم الجمعية بيان اعتذار للجيش البحريني. أما اليسار الماركسي (المنبر التقدمي) فقد أخضع نفسه لمراجعة نقدية صارمة، تبرّأ فيها من مشاركته في الربيع البحريني، معتبرا ذلك خطيئة لم يحسب حسابها، وغفلة منه، على أمل إعادة الأحداث لمسارها الطبيعي، وهو الإصلاح من الداخل. وعلى إثر تلك المراجعة، انسحب اليسار الماركسي من تحالف الجمعيات الست، وأصدر بيانا في شأن تلك المراجعة النقدية، ليضع مسافة بعيدة كليا عن أي حراك سياسي متصل بالربيع العربي، سواء أكان ضمن عمل الجمعيات أم عمل الفعاليات الشبابية التي قادت الربيع العربي، بل إن المنبر التقدمي اعتبر الحراك السائد منذ مارس/آذار ٢٠١١ عنفا لا مبرر له، وأن مطالبه غير واقعية، ومخالفة للأعراف السياسية التي يجب اتباعها، وشارت وثيقة المراجعة النقدية بوضوح إلى أن (المنبر قد أخطأ في عدم الإعلان عن موقفه هذا للرأي العام وللمجتمع في بيان مستقل ليكون على بينة من موقفنا، ومن الجهود التي بذلناها ضد التصعيد الذي بلغه التحرك حتى لو كان هذا الموقف سيثير حفيظة المشاركين في التحرك المذكور والمعتصمين في الدوار، وسيشتت الموقف الموحد للمعارضة، حيث لم يكن كافيا أن يذود المنبر عن موقفه في إطار اللقاءات والاتصالات، والمساهمة في الجهود التي بُذلت

لمنع التصعيد. وقد أقر المؤتمر العام هذه الوثيقة وصادق عليها وأصبحت من قرارات المؤتمر الملزمة للجنة المركزية ومكتبها السياسي التي يتعين التقيد بها".[١٢]

- المسار الثاني: التفاعلات مع القوى الشبابية

بحكم طبيعة المجال السّياسي في البحرين، من حيث الهيمنة المطلقة والسلطوية السائدة، لم تتحرّك القوى الشبابية في إطار الإعلان الرسمي عن نفسها، كما في العديد من ثورات الربيع العربي، وهذا أدّى لأن تنتهج القوى الشبابية مسلك السرية في تفاعلاتها مع الأطراف السياسية الأخرى، بما فيها تلك التي تتفق معها في سقف إسقاط النظام.

كانت عملية الوصول والتحكم بمنصة دوار اللؤلؤة مفصلا من مفاصل التفاعلات السلبية والإيجابية بين القوى الشبابية والجمعيات السياسية، بما فيها قوى اليسار. في الوقت نفسه، حكمت المواقف السياسية السابقة للربيع البحريني على مستوى التفاعل بين الأطراف، فالقوى التي وُصف منهجها بالمسايرة والبراجماتية؛ كان من الصعب عليها التكّيف مع فعاليات الدّوار، والحصول على فرص في "المنصة"، في حين أن القوى التي اتسم أداؤها بالتقارب مع الجماهير، وحراكها المستمر والخيارات السياسية "الممانعة"؛ كانت أقرب للقيام بدور أكثر إيجابية، والحصول على تفاعل سريع من جهة القوى الشبابية.

يُفهم من ذلك قدرة تيار اليسار القومي على إحداث تفاعلات بينية مع القوى الشبابية، وسيولة التفاهم على كثير من النقاط، خصوصا وأن أمين عام جمعية "وعد"؛ قد قاد عملية الوصول إلى الدوار في المرّة الأولى، وكان ضمن الحاضرين وقت الهجوم على المعتصمين في ١٧ فبراير/شباط من قبل قوات الجيش البحريني، وبالمثل، كان من أوائل العائدين للدّوار في ٢٠ فبراير/شباط أيضا. وهو موقف شهد نوعا من التعميم على كافة المنتسبين لليسار القومي، باعتبارهم أقرب إلى روح ثورة الربيع البحريني، بالمقارنة مع اليسار الماركسي الذي ظل في عزلة سياسية نتيجةً لبعض المواقف السياسية السابقة، ومنها مشاركته في انتخابات ٢٠٠٢ وخرقه لقرار المقاطعة التي أجمعت عليه قوى المعارضة آنذاك.

وليس غريبا أن أنباء لقاء الجمعيات السياسية، والمواقف الداخلية، كانت تظهر للعلن، وقد أقرت "وثيقة المراجعة" المُشار إليها؛ الكثير من تلك الأخبار والتسريبات، حيث أشارت الوثيقة إلى طبيعة الدور الذي كان يقوم به المنبر التقدمي في تخفيض سقف وشروط مرئيات الجمعيات السياسية السبع في التعاطي مع مبادرة ولي العهد لبدء الحوار الوطني ونجاحهما في تعديل مسودة هذه المرئيات في بعض الجوانب، ألا انهما لم يفلحا في فرض المرونة الضرورية في التعاطي مع مبادرة الحوار، لأن الخط التصعيدي لبعض الجمعيات المعارضة، حال دون إقرار أمور أخرى "طالبنا بها" كما جاء في الوثيقة، كما عبّر المنبر التقدمي عن رفضه القاطع في اجتماعات الجمعيات السياسية وفي كافة اللقاءات التي تمت أثناء التحرك لإعلان بعض الحركات السياسية عن شعارات تصعيدية مرفوضة شعبيا وسياسيا مثل إسقاط النظام والتحالف من أجل الجمهورية، كما جاء في وثيقتهم، والتي تضيف: "كما رفضنا المسيرات الاستفزازية مثل مسيرة الرفاع وقصر الصافرية، وكافة دعوات التصعيد والعصيان المدني وقطع الطرق ووضع المتاريس، والتجمهر أمام المرافق العامة كالمرفأ المالي ومستشفى السلمانية، والزج بالمعلمين والطلبة في الأحداث بطريقة أدت إلى إرباك العملية التعليمية، وتنظيم إضرابات غير متفق عليها، ودعونا لإيقاف هذه الأجندة نظرا لخطورتها البالغة على البلاد والوحدة الوطنية، وكونها تعطي المبررات الكافية للتدخل الأمني لضرب الحركة المطلبية، لكن تلك الحركة التصعيدية فرضت أجندتها الخطيرة على الشارع".[١٣]

---

[١٢] انظر: حسن اسماعيل، تحالفات التقدمي راسخة أساسها الاستقلال الفكري والتنظيمي، مقال منشور في موقع جميعة المنبر التقدمي على الرابط: http://www.altaqadomi.com/ar-BH/ViewArticle/6/4183/Articles.aspx زيارة بتاريخ ٢٠يناير/كانون ثان ٢٠١٢.

[١٣] وثيقة المراجعة النقدية لموقف المنبر التقدمي، مرجع سابق

الخلاصة

إن موقف اليسار ودرجة مشاركته في الربيع البحريني لم يتبلور في موقف موحّد، وذلك بحكم اختلاف قوى اليسار في سياساتها العملانية، فقد تفاعل اليسار القومي تفاعلا جيدا، وإن لم يكن سببا مؤثّرا في أحداث الربيع البحريني، إلا أنه انخرط في مساراته التالية، متخليّا عن كثير من أطروحاته السّياسية، وهذا يرجع أساسا إلى ما قام به من مراجعة نقدية مطلع تسعينيات القرن الماضي، وانتهاج سياسية تعويم الأيديولوجيا. في المقابل، حاول اليسار الماركسي الانتفاع من أحداث الربيع البحريني، إلا أنه لم يقو على المواصلة بحكم السياسات التي ركّزها طوال أكثر من عقد قبل إنطلاقة الربيع العربي، وهي سياسات ترتكز على تضخيم الأيديولوجيا عبر براغماتية ثابتة في المنهج نفسه. ونتيجة لهذا الاختلاف، يمكن القول أن الإطار العام لتحليلات مواقف اليسار من الربيع العربي اهتم برصد الأداء السياسي، بينما ترجع أسباب المواقف المتأزمة إلى قصور أيديولوجية القوى اليسارية المنهجية السياسية الكلاسيكية، وأن الانطلاق من هذه الكبوة يكمن في مراجعة تلك السياسات والأيديولوجيات والمعتقدات الخاصة بتعظيم الأيديولوجيا لتحقيق أهداف سياسية، وما يرتبط بذلك من وسائل لتحقيق تلك الأهداف، والتي تمثلت في الاعتماد المفرط على الأطر النخبوية كوسيلة لتحقيق انجازات سياسية.

إن التعاطي الحذر الذي جاءت على نسقه مواقف القوى السياسية الرسمية، ومنها قوى اليسار، ترجع في كثير منها إلى ظاهرة الافتراق الجيلي، حيث أن أغلب رؤساء وقادة اليسار هم من الذين تجاوزوا الخمسين عاما، في حين أن قوى الشباب التي حركت الربيع كانت تقع تحت سنّ الثلاثين عاما، وفي ظل انقطاع سابق بين كلا الجليين.

ويتبين أن سياسات تعويم الايديولوجيا كانت أكثر نجاعة من تضخيم الأيدولوجيا فيما يخص التناغم مع الربيع العربي، وأنه كلما تم التقليل من الشأن الايديولوجي كلما زادت فرص التفاعل الإيجابي مع الحراك السياسي الجديد، المنفلت في مجمله من الأيديولوجيا.

وتشير متابعة مواقف اليسار من استمرارية الربيع البحريني وطول مدته أو تعرضه لضربات قمعية قاسية؛ إلى إمكانية التخندق مجدّدا داخل الأطر الأيديولوجية والسياسيات المتبعة سابقا، ووفق منهجية مراجعة السياسات، وهذا يعني إما مزيدا من الانغلاق، كما في حالة اليسار الماركسي، أو العودة إلى المضارب القديمة، كما في اليسار القومي.